ULUM HADITH
RESEARCH CENTER

Journal of Hadith Studies
Vol. 4 No. 1(June 2019) e-ISSN: 2550-1448

مكانة العمل بروايات أحاديث الأدعية الضعيفة

(Status on Practicing Weak Hadith Regarding Supplication Narrated From The Prophet pbuh)

Abdul Muhaimin Mohd Rapingi[1], Mohd Yusuf Ismail[2]
[1]Master Candidate, Universiti Sains Islam Malaysia, [2]Universiti Sains Islam Malaysia

Abstract
This study focuses on the status of practicing a weak hadith of *du'a* based on the analysis of two different group of scholars who allows and forbid it. Subsequently, this study come up with the selected opinion between the two group based on various arguments. Research findings indicate that there are vast amount of scholar's opinion on this topic, and this debate has been discussed since the second century of hijra untill today. Among the contributions of this study are collecting the scholars' opinion on the topics of debate, analyze and criticize each of their opinions, and introducing some other appropriate new texts and arguments. The conclusions of this study have chosen the opinion that allows the practicing of the hadith dhaif, however the practice should meet certain requirements that have been set.

Article Progress

Received: 31 March 2019
Revised : 5 May2019
Accepted: 1 June 2019

*Abdul Muhaimin Mohd Rapingi, *Faculty of Quranic and Sunnah Studies, Universiti Sains Islam Malaysia, Bandar Baru Nilai, 718000 Nilai, Negeri Sembilan*
Email: almukhtar1186@gmail.com

تمهيد

لا شك أن روايات الأدعية المأثورة جمعت بجملة كبيرة في دواوين السنة والكتب الخاصة في الدعاء، إلا أن رواياتها متنوعة في الدرجات، إذ أن أحاديث الأدعية منها صحيحة مقبولة ومنها صعيفة. فمن المهم دراسة مكانة روايات الأدعية الضعيفة من خلال مناقشة أقوال مجيزي العمل بها ومانعيه، ومن ثم ترجيح القول المختار فيها.

1.0 أقوال مجيزي العمل بروايات الأدعية الضعيفة

نجد مجموعة من أهل العلم أجازوا العمل بروايات أحاديث الأدعية الضعيفة، فمنهم من يقول بهذا الرأي مباشرة وصراحة، ومنهم من يشيروا إليه بالمعنى. فمن الذين ذهبوا إلى جواز العمل بروايات الأدعية الضعيفة هم عبد الرحمن بن مهدي (198هـ)، وأبو زرعة الرازي (264هـ)، وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري (405هـ)، والقاضي أبو بكر بن العربي المالكي (543هـ)، وأقوالهم في ذلك كما يلي:

أولاً: عبد الرحمن بن مهدي (198هـ)

قال عبد الرجمن بن مهدي (198هـ) : "إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات، تساهلنا في الأسانيد"[1].

[1] الحاكم، محمد بن عبد الله. 1990. المستدرك على الصحيحين. بيروت : دار الكتب العلمية. ج 1، ص 666.

فيلحظ من قوله هذا تسويته لمكانة أحاديث الأدعية بمكانة أحاديث فضائل الأعمال. ومع ذلك، يجدر بالذكر بأن أحاديث الدعاء ليس هو نفس أحاديث الفضائل، لأن موضوعاتهما مختلفان، حيث أن أحاديث الدعاء تعم في جميع أدعية النبي صلى الله عليه وسلم طلباً وتعوذاً، بينما أحاديث فضائل الأعمال فهي أحاديث الترغيب والترهيب للأعمال التي قد أثبتتها الأدلة الصحيحة[2].

ثانياً: أبو زرعة الرازي (264هـ)

تساهل أبو زرعة الرازي (264هـ) في التعامل مع حديث الدعاء، وذلك لما سأله ابن أبي حاتم الرازي (327هـ) عن زيادة لفظ "الرجس النجس" في رواية إسماعيل بن مسلم في حديث دخول الخلاء، فقال مجيباً عنه: "وإسماعيل ضعيف، فأرى أن يقال : "الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم"، فإن هذا دعاء"[3].

وكان قوله "فإن هذا دعاء" يشير إلى شئ مهم، وهو تساهله في التعامل مع الحديث الضعيف في الدعاء، حتى استنتج عبد الرحمن المعلمي (1382هـ) هذا القول ولخصه بقوله "العمل بالضعيف في الدعاء"[4].

ثالثاً: محمد بن إسحاق بن خزيمة (311هـ)

لقد أشار ابن خزيمة (311هـ) موقفه في تساهل العمل بروايات الأدعية الضعيفة، وذلك عند ذكره لأحاديث الدعاء الواردة في الموقف على عشية عرفة، قال : "باب ذكر الدعاء على الموقف عشية عرفة إن ثبت الخبر، ولا أخال إلا أنه ليس في الخبر حكم، وإنما هو دعاء، فخرجنا هذا الخبر وإن لم يكن ثابتا من جهة النقل إذ هذا الدعاء مباح أن يدعو به على الموقف وغيره"[5].

فيظهر في قوله هذا التساهل في العمل بالضعيف في الدعاء، فهو يلتقي مع قول أبو زرعة الرازي (264 هـ) كما تقدم ذكره.

رابعاً: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (405هـ)

لم ينفرد عبد الرحمن بن مهدي (198هـ) في تساهله بالتعامل مع روايات الأدعية وتسوية مكانتها بمكانة أحاديث فضائل الأعمال، بل تابعه محمد بن عبد االله الحاكم النيسابوري (405هـ) حيث قال في غاية الصراحة : "...وأنا بمشيئة الله أجري الأخبار التي سقطت على الشيخين في كتاب الدعوات على مذهب أبي سعيد عبد الرحمن بن مهدي في قبولها"[6].

---

[2] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. 1995. مجموع الفتاوى. المملكة العربية السعودية : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ج 18، ص 65.

[3] المرجع نفسه.

[4] المعلمي، عبد الرحمن بن يحي. 1999. فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم. الرياض : دار أطلس للنشر والتوزيع. ص 27.

[5] ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. د.ت. صحيح ابن خزيمة. بيروت : المكتب الإسلامي. ج 4، ص 264.

[6] الحاكم، محمد بن عبد الله. 1990. المستدرك على الصحيحين. بيروت : دار الكتب العلمية. ج 1، ص 666.

ولعل رأيهم في تسوية مكانة أحاديث الأدعية بمكانة أحاديث الفضائل منطلقاً من عدم وجود موضوعات الأحكام والعقائد في أحاديث الدعاء غالباً، كما لم يرد تلك الموضوعات في أحاديث فضائل الأعمال. فمن ثم ذهبوا إلى التساهل في التعامل بهما معاً دون التشدد في النظر إلى الرجال والأسانيد.

خامساً: القاضي أبو بكر بن العربي المالكي (543هـ)

صرح القاضي أبو بكر بن العربي المالكي (543هـ) في جواز العمل بروايات الأدعية الضعيفة، حيث يقول في حديث تشمية العاطس ثلاثاً : "إذا زاد ثلاثاً، روى أبو عيسى حديثاً مجهولاً، إن شئت فشمته وإن شئت فلا، وهو وإن كان مجهولاً فإنه يستحب العمل به لأنه دعاء بخير وصلة للجليس وتودد له"[7].

ولعل سبب إذنه العمل بهذا الحديث لأنه من موضوع الترغيب في الدعاء بخير، وقد نقل الخطيب البغددي (463هـ) قول أبي زكريا العنبري (344هـ) في العمل بأحاديث الترغيب والترهيب : "الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً، ولم يحل حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب، أو تشديد أو ترخيص، وجب الإغماض عنه، والتساهل في رواته"[8].

2.0 أدلة مانعي العمل بأحاديث الأدعية الضعيفة ومناقشتها

الجدير بالذكر أن أقوال العلماء الخاصة في منع العمل بروايات الأدعية الضعيفة غير كثيرة. ولكن مع ذلك يلحظ الآراء تدل على تخصيص العمل بأدعية صحيحة في القرآن والسنة فقط دون غيرهما، إذ أنها تشير إلى منعهم العمل بروايات أخرى الضعيفة في باب الدعاء، ودليلهم على ذلك كالآتي:

أولاً: الاستغناء بأحاديث الأدعية الصحيحة في العمل ويدع ما سواها

من أدلة مانعي العمل بروايات الأدعية الضعيفة قولهم في استغناء العمل بأدعية صحيحة التي كثرت جملتها في القرآن والسنة، وهو قول محمد بن أحمد القرطبي (671هـ) والباحث جيلان بن خضير العروسي.

لقد ظهر شدة محمد بن أحمد القرطبي في العمل بأدعية صحيحة في القرآن والسنة ويدع ما سواها، حيث قال : "فعلى الإنسان أن يستعمل ما في كتاب الله وصحيح السنة من الدعاء، ويدع ما سواه، ولا يقول أختار كذا، فإن الله تعالى قد اختار لنبيه وأوليائه وعلّمهم كيف يدعون"[9]

---

[7] ابن العربي المالكي. د.ت. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي. بيروت : دار الكتب العلمية. ج 10، ص 205.

[8] الخطيب البغددي، أبو بكر أحمد بن علي. د.ت. الكفاية في علوم الرواية. المدينة المنورة : المكتبة العلمية. ص 134.

[9] القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. 1964. الجامع لأحكام القرآن. ج 4، ص 231.

لا شك أن العمل بروايات الأدعية الصحيحة من الكتاب والسنة أولى وأفضل من غيرها، وذلك لعلو مكانتها من أدعية أخرى، ولعظم فضائلها وحسنها[10]، ولجوامع ألفاظها وعلو فصاحتها وبلاغتها[11]، فضلاً عن إعجازها ومعجزاتها[12].

ومع ذلك يمكن القول بأن تخصيص الدعاء على الصحيح فقط ويدع ما سواها قد يخالف عموم أمر الدعاء، بل أمر الله تعالى عباده بالدعاء إليه بدون أي شرط وتقييد، حيث قال تعالى :ﱡ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ[13]، فقال خالد الرَبَعِي (120هـ) لهذه الآية : "عجيب لهذه الامة، قيل لها:ﱡ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ، أمرهم بالدعاء ووعدهم الاستجابة وليس بينهما شرط. قال له قائل: مثل ماذا ؟، قال مثل قوله تعالى:ﱡ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ، فها هنا شرط، وقوله:ﱡ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍۖ، فليس فيه شرط العمل، ومثل قولهﱡ فَٱدۡعُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ، فها هنا شرط، وقوله ﱡ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ، ليس فيه شرط"[14].

فضلا على ذلك، لقد استحب النبي صلى الله عليه وسلم طلب الدعاء والاستغفار من أهل الصلاح[15]، مما يدل على أمر الدعاء أوسع من دائرة الصحيح فقط، كما أشار النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أويس القرني : "إن رجلا يأتيكم من اليمن يقال له أويس، لا يدع باليمن غير أم له، قد كان به بياض، فدعا الله فأذهبه عنه، إلا موضع الدينار أو الدرهم، فمن لقيه منكم فليستغفر لكم"[16].

وأما جيلان بن خضير العروسي فدعا إلى الحفاظ على الأدعية الصحيحة، بحجة أنها حفظت في دواوين السنة العامة والكتب الخاصة في الدعاء والذكر، فضلاً أنها تشمل أحوال الإنسان كلها، كما أنها تعم أوقاتهم ليلاً ونهاراً. قال جيلان بن خضير العروسي : "وقد وردت أدعية صحيحة تشمل جميع أحوال الإنسان من صحة وسقم ونعمة ومصيبة وفرح وسرور، كما أنها تعم أغلب أوقات الإنسان من ليل ونهار وصباح ومساء. وقد حفظت تلك الأدعية في دواوين السنة العامة وفي كتب خاصة بالأدعية والأذكار، فالسعادة كل السعادة لمن التزم الأدعية المشروعة الصحيحة وحافظ عليها واجتنب الأدعية المبتدعة"[17].

---

[10] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. 2001. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة. عجمان : مكتبة الفرقان. ج 1، ص 309.

[11] الخطيب، عبد القادر ياسين. 2010. "الأدعية المأثورة وعلاقتها بالمقاصد الشريعة". دراسات إسلامية. عدد (18). يونيو. ص 67.

[12] الندوي، أبو الحسن علي الحسني. 1990. نظرات في الأدب وتليها دراسة في السيرة النبوية من خلال الأدعية المأثورة المروية. عمان : دار البشير. ص 37.

[13] غافر :

[14] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. 1964. الجامع لأحكام القرآن. القاهرة : دار الكتب المصرية. ج 15، ص 237.

[15] النووي، يحي بن شرف. 1392 هـ. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت : دار إحياء التراث العربي. ج 16، ص 94.

[16] مسلم بن الحجاج. د.ت. صحيح مسلم. بيروت : دار إحياء التراث العربي. كتاب فضائل الصحابة. باب فضائل أويس القرني رضي الله عنه. رقم الحديث : 4612.

[17] جيلان بن خضير العروسي. 1993. الدعاء ومنزلته في العقيدة الإسلامية. الرياض : وكتبة الرشد. ج1، ص 570.

ومن الجدير بالذكر بأن مقاصد الدعاء واسع، وهو قضاء الحوائج المرغوبة، واستجلاء الخيرات، ودفع الشرور والآفات[18]. وقد علم بأن حوائج الناس متنوعة، ومختلفة من فرد إلى فرد، ومجموعة إلى مجموعة أخرى، وأنها قد تتسع وتختلف حسب اختلاف المكان وتطور الزمان.

وأما الأدعية الصحيحة مع كثرتها ربما لم تشتمل جميع حوائج الناس من القرن إلى القرن، ومكان إلى مكان. فلهذا، يمكن على الناس أن يدعو بما شاء حسب حوائجهم بغض النظر عن صحة الدعاء وضعفها، بشرط أن يوافق الدعاء بضوابطه الخاصة حتى لا يكون الدعاء تجاوزاً عن الحد الذي حدده الشرع فيه.

ثانياً: الأصل في الدعاء التوقف

ومن حجج مانعي العمل بأحاديث الأدعية الضعيفة قولهم بأن الأصل في الدعاء هو التوقف والتحريم. فقد أشار عدة من العلماء بمفهوم هذا القول مثل شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (684هـ)، ومحمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، وكذا الباحث جيلان بن خضير العروسي.

فقد يرى شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (684هـ) أن الأصل في الدعاء هو التحريم، وذلك من خلال استنباطه من الآية القرآنية، حيث قال : "قال الله تعالى في كتابه العزيز حكاية عن نوح عليه السلام : [19]، أي بجواز سؤاله فاشترط العلم بالجواز قبل الإقدام على الدعاء وهو يدل على أن الأصل في الدعاء التحريم إلا ما دل الدليل على جوازه..."[20].

ولكن، لقد عارض رأيه هذا قاسم بن عبد الله بن الشاط (723هـ)، فقال رداً عليه : "ما قاله في هذا الفصل كله صحيح إلا ما قاله من أن الأصل في الدعاء التحريم، والاستدلال على ذلك بقوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام :ﭐ قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ[21]، ففي ذلك نظر، وإلا ظهر أن الأصل في الدعاء الندب إلا ما قال الدليل على منعه"[22].

وبالرجوع إلى الآية المذكورة يتبين بأنها تتحدث عن استعاذة نوح عليه السلام إلى الله على مبالغته في الدعاء لابنه، وهو غير مناسب باستدلال القرافي (684هـ) بها في تأصيل القاعدة في الدعاء. حيث تظهر من الآية وسياقها بأن الموضوع الظاهر فيها هو موضوع نهي الدعاء على الكافر، ولا تتحدث الآية في الحصر على الدعاء الثابتة ويدع ما سواه.

---

[18] أحمد الريسوني. 2010. مدخل إلى مقاصد الشريعة. القاهرة : دار الكلمة للنشر والتوزيع. ص 49.

[19] القرآن. هود 11:47

[20] القرافي، أحمد بن إدريس. د.ت. الفروق : أنوار البروق في أنواء الفروق. د.م : عالم الكتاب. ج 4، ص 265.

[21] القرآن. هود 11:47

[22] ابن الشاط، قاسم بن عبد الله ابن الشاط. 1998. إدرار الشروق على أنواء الفروق. بيروت : دار الكتب العلمية. ج 4 ، ص 445.

وذكر محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ) أن العمل بالحديث الضعيف في الدعاء بدعة، قال: "فأي عمل أو دعاء لم يأت فيه حديث ثابت عند علماء الحديث؛ فالعمل به بدعة"[23]. ويلحظ أن شدته في هذا الأمر منطلقاً من تشدده في العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، حيث قال : "لا يوجد دليل على جواز العمل بالحديث الضعيف الخفيف الضعف"[24]، وقال : "إن الحديث الضعيف يعمل في فضائل الأعمال كلام ينقض أوله وآخره، وآخره أوله"[25].

لقد اختلف العلماء اختلافاً كبيراً في قبول روايات الضعيفة خصوصاً في روايات فضائل الأعمال، ورواية الدعاء مكانتها كمكانة رواية فضائل الأعمال كما سبق ذكره في تحليل كلام عبد الرحمن المهدي (198هـ). ولعل تسوية المكانة بينهما منطلقاً من عدم وجود موضوعات الأحكام والعقائد في هذين القسمين من الحديث، فمن ثم تساهل العلماء في التعامل بهماً معاً دون التشدد في الرجال والإسناد.

ومع ذلك، يجدر بالتنبيه بأن قول ناصر الدين الألباني في هذا الأمر ليس عليه جمهور، وذلك لأن جمهور المحدثين والفقهاء يقبلون روايات الضعيف في فضائل الأعمال، بل حكى الاتفاق عليه يحي بن شرف النووي، وابن حجر الهيتمي، وملا علي القاري[26]. وهذا القبول ليس مجرداً، بل أنه يأتي مع شروطه الخاص كما ذكرها ابن حجر العسقلاني، وهي[27]:

1. أن يكون الضعف غير شديد الضعف، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه.
2. أن يندرج تحت أصل معمول به، فيخرج ما يخترع من الأعمال بحيث لا تكون لها أصل أصلاً[28].
3. أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط، لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله[29].

ويرى جيلان بن خضير العروسي في قوله الثاني بأن الدعاء الراتبة توقيفية، وكذا الدعاء الخاصة بوقت ووصف معين. فقال جيلان العروسي : "وهناك أدلة كثيرة تدل على أن باب الدعاء توقيفي لا ينبغي الخروج منها عما رسمه الشارع في الجملة، وذلك في الأدعية الراتبة التي تتكرر ويلازمها المكلف، أو في التي تختص بوقت معين أو صفة معينة"[30].

يرى الباحث بأن هذا القول مقبول، لأن تحديد الوقت والهيئة والكيفية في العمل المعينة المتعلق بالدين يحتاج إلى الدليل، وإلا قد يدخل في البدعة. فقد تحدث الشاطبي (790هـ) عن البدعة، ومن علاماتها تشابه أعمالها بالطريقة الشرعية من غير أن في الحقيقة ليس كذلك،

---

[23] سليم، عمر عبد المنعم. 2006. المسائل العلمية والفتاوى الشرعية : فتاوى الشيخ العلامة محمد نار الدين الألباني في المدينة ولإمارات. مصر : دار الضياء للنشر والتوزيع. ص 198.

[24] المرجع نفسه.

[25] المرجع نفسه.

[26] عتر، نورالدين. 2013. منهج النقد في علوم الحديث. بيروت : دار الفكر المعاصر. ص 293.

[27] اللكنوي، محمد عبد الحي. 1984. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة. حلب : مكتب المطلوعات الإسلامية. ص 41.

[28] الجديع، عبد الله بن يوسف. 2003. تحرير علوم الحديث. بيروت : مؤسسة الريان. ص 1114.

[29] عتر، نورالدين. 2013. منهج النقد في علوم الحديث. بيروت : دار الفكر المعاصر. ص 293.

[30] جيلان بن خضير العروسي. 1993. الدعاء ومنزلته في العقيدة الإسلامية. الرياض : وكتبة الرشد. ج1، ص 575.

وهي مثل وضع الحدود في الأعمال، والتزام الكيفية الخاصة فيها، وتحديد عملها بوقت من أوقات معينة، التي لم يأت ذكرها في الأدلة الصحيحة[31].

3.0 نتائج وخاتمة

بعد عرض أقوال مجيزي العمل بأحاديث الأدعية الضعيفة وأدلة مانعيه، يترجح لدى الباحث بأن العمل بها جائز ومسموح، بحجج آتية:

1. جاء الآية القرآنية تشير إلى الأمر بالدعاء بشكل عام، بدون أي تقييد وشروط، كما ظهر في كلام خالد الرَبَعِي (120 هـ) الذي سبق ذكره. فتخصيص الدعاء على الصحيح ويدع غيره قد يخالف عموم آية القرآن.
2. تساهل العلماء العمل بأحاديث التي لا تتعلق بالأحكام والعقائد، وهو قول جمهور المحدثين والفقهاء، بل حكى الاتفاق عليه يحي بن شرف النووي (676 هـ) وابن حجر الهيتمي، (974 هـ) وملا علي القاري (1014 هـ)[32].
3. تظهر سعة مقاصد الدعاء، وهو قضاء الحوائج المرغوبة، واستجلاء الخيرات، ودفع الشرور والآفات[33]. فحصر الدعاء على الصحيح فقط قد يضيق هذا المقصد العظيم، لأن الأدعية الصحيحة مع كثرتها قد تكون غير شاملة لجميع حوائج الناس وتنوعها في جميع العصور والمكان.
4. وردت أحاديث تبين ضوابط الدعاء وشروطه، مما تشير إلى أن الأصل في الدعاء واسع إلا ما دل الدليل على منعه، كما أشار إليه ابن الشاط المالكي (723هـ) بقوله : "...أن الأصل في الدعاء الندب إلا ما قال الدليل على منعه"[34].
5. وردت أحاديث دعاء النبي صلى الله عليه وسلم طلباً من الله أن يستجيب دعاء أصحابه، كما في قوله صلى الله عليه وسلم : "اللهم استجب لسعد إذا دعاك"[35]، فضلاً عن إذن النبي صلى الله عليه وسلم الدعاء بالصالحين، كما سبق ذكره في فضل أويس القرني. وكل هذا دليل على أن أمر الدعاء واسع غير محدود في دائرة الصحيح والمأثور فقط.

ويجدر بالذكر، أن العمل بأحاديث الأدعية الضعيفة الذي يرجح الباحث بجوازه يأتي مع الشروط الخاصة، كما يلي:

أولاً : أن لا يعتقد ثبوت نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم

إن العمل بروايات الأدعية الضعيفة لا يعني إثبات نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فقد نبّه ابن حجر العسقلاني (852هـ) أن لا يعتقد صحة الثبوت عند العمل بالحديث الضعيف، لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله[36].

---

[31] الشاطبي، إبراهيم بن موسى. 1992. الاعتصام. السعودية : دار ابن عفان. ص 53.

[32] عتر، نورالدين. 2013. منهج النقد في علوم الحديث. بيروت : دار الفكر المعاصر. ص 293.

[33] أحمد الريسوني. 2010. مدخل إلى مقاصد الشريعة. القاهرة : دار الكلمة للنشر والتوزيع. ص 49.

[34] ابن الشاط، قاسم بن عبد الله ابن الشاط. 1998. إدرار الشروق على أنواء الفروق. بيروت : دار الكتب العلمية. ج 4 ، ص 445.

[35] ابن الشاط، قاسم بن عبد الله ابن الشاط. 1998. إدرار الشروق على أنواء الفروق. بيروت : دار الكتب العلمية. ج 4 ، ص 445.

[36] اللكنوي، محمد عبد الحي. 1984. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة. حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية. ص 44.

ثانياً : أن لا تخالف ألفاظها بالضوابط المتعلقة بألفاظ الدعاء ومعانيه

وردت أحاديث تبين الضوابط التي ينبغي حفظها في الدعاء، ويلحظ أن منها تتعلق بألفاظ الدعاء ومعانيه، ويمكن إيجاز هذه الضوابط إلى النقاط الآتية :

أ. الضوابط المتعلقة بألفاظ الدعاء

1. **أن لا يتكلف السجع في الدعاء،** وهو موالاة الكلام على روي واحد[37]. لقد روى عكرمة عن ابن عباس قال : "...فانظر السجع من الدعاء فاجتنبه فإني عهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا يفعلون إلا ذلك، يعني لا يفعلون إلا ذلك الاجتناب"[38].
2. **أن تكون ألفاظ الدعاء صحيحاً في الإعراب،** حيث قال الخطابي (388 هـ) : "ومما يجب أن يراعي في الأدعية الإعراب الذي هو عماد الكلام، وبه يستقيم المعنى، وبعدمه يختل ويفسد، وربما انقلب المعنى باللحن حتى يصير كالكفر... "[39].
3. **أن يتحرى الجوامع في الدعاء،** كما رويت عن عائشة رضي الله عنها قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب الجوامع من الدعاء ويدع ما سوى ذلك"[40].
4. **أن تكون ألفاظ الدعاء مناسباً لمعنى المريد،** مثل تنبيه مصطفى العدوي في الدعاء بأسماء الله الحسنى : "...هنا أمر ينبغي التفطن له، وهو اختيار اسم من أسماء الله موافق للمسألة التي نريدها ونسألها. فإذا سألنا الله الرزق فلنسأله باسمه الرزاق، وإذا سألناه الرحمة فلنسأله بالرحيم وبالرحمن، وإذا سألناه المغفرة فلنسأله باسمه الغفور، وهكذا باقي المسائل"[41].
5. **أن تكون ألفاظ الدعاء خالياً من الاستثناء والتعليق،** إذ وردت النهي عن هذا الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم : "إذا دعا أحدكم فليعزم المسألة ولا يقولن اللهم إن شئت فأعطني فإنه لا مستكره له"[42].

---

[37] ابن حجر العسقلاني.1379 هـ. فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت : دار المعرفة. ج 11، ص 139.

[38] البخاري، محمد بن إسماعيل. 1422 هـ. صحيح البخاري. د.م : دار طوق النجاة. كتاب الدعوات. باب ما يكره من السجع في الدعاء. رقم الحديث : 5862.

[39] الخطابي، حمد بن محمد. 1992. شأن الدعاء. دمشق : دار الثقافة العربية. ص 19.

[40] أبو داود، سليمان بن أشعث. 2009. سنن ابي داود. د.م : دار الرسالة العالمية. كتاب ابواب فضائل القرآن. باب الدعاء. رقم الحديث : 1482. وصححه شعيب الأرنؤوط.

[41] فقه الدعاء. ص 28.

[42] البخاري، محمد بن إسماعيل. 1422 هـ. صحيح البخاري. د.م : دار اطوق النجاة. كتاب الدعوات. باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له. رقم الحديث : 5863.

ب. ضوابط المتعلقو بمعاني الدعاء

1. **النهي عن سؤال المستحيل،** وقال فيه بدر الدين الزركشي (794 هـ) نقلاً عن الحسين بن الحسن الحَلِيمي (403 هـ) في ذكره لشروط الدعاء : "أن لا يكون المسؤل ممتنعاً عقلاً ولا عادةً كإحياء
2. الموتى ورؤية الله في الدنيا وإنزال مائدة من السماء أو ملك يخبره بأخبارها وغير ذلك من الخوارق التي كانت للأنبياء..."[43].
3. **النهي عن سؤال الإثم وقطع الرحم،** لقد قال صلى الله عليه وسلم : "لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل"[44].
4. **النهي عن سؤال الموت،** وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : "لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه، فإن كان لا بد فاعلاً، فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي"[45].

ثالثاً : أن لا يلتزم بالعمل بها

إن من بواعث تدوين الأدعية المأثورة في دواوينها الخاصة منها بسبب لزوم الناس بأدعية أخرى غير مأثورة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. قال سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ) في مقدمة كتاب الدعاء : "هذا كتاب ألفته جامعاً لأدعية رسول الله صلى الله عليه وسلم، حداني على ذلك أني رأيت كثيراً من الناس قد تمسكوا بأدعية سجع، وأدعية وضعت على عدد الأيام، مما ألفها الوراقون لا تروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا عن أصحابه..."[46].

فضلاً على ذلك، إن ملازمة الأدعية الضعيفة قد يشهرها بين الناس، وقد اشترط العز بن عبد السلام (660هـ) أن لا يشهر الحديث الضعيف في عمله، لئلا يتسبب لعمل إنسان بحديث ضعيف فيشرع ما ليس بشرع، أو يرى بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة[47].

رابعاً : أن لا يحتجّ بها في الأحكام والعقائد

يجب الانتباه هنا بأن العمل بروايات الأدعية الضعيفة مسموح في الدعاء فقط، أما استخدامها في الاحتجاج الفقهي أو استنباط الأحكام الشرعية أو إثبات الأمور العقائدية فهو ممنوع[48].

---

[43] الزركشي، محمد بن بهادر. 1988. الأزهية في أحكام الأدعية. د.م : دار الفرقان. ص 57.

[44] مسلم بن الحجاج. د.ت. صحيح مسلم. بيروت : دار إحياء التراث العربي. كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار. باب بيان أنه يستجاب للداعي ما لم يعجل فيقول دعوت فلم يستجب لي. رقم الحديث : 4913

[45] البخاري، محمد بن إسماعيل. 1422 هـ. صحيح البخاري. د.م : دار طوق النجاة. كتاب المرضى. باب تمني المريض الموت. رقم الحديث : 5239. ج 17، ص 421.

[46] الطبراني، سليمان بن أحمد. 1987. كتاب الدعاء. بيروت : دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع. ص 785.

[47] الخيرآبادي، محمد أبو الليث. 2015. علوم الحديث أصيلها ومعاصرها. القاهرة : دار الكلمة للنشر والتوزيع. ص 166.

[48] ساجد محمود، محمد فياض. 2015. "حكم الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة". مجلة تهذيب الأفكار. ج 2. عدد (2). يوليو – ديسمبر. ص 2.

قال يحي بن شرف النووي (676هـ) : "ويجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من الضعيف والعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى والأحكام كالحلال والحرام وغيرهما وذلك كالقصص، وفضائل الأعمال، والمواعظ وغيرها مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام"[49].

خامساً : أن لا يعتقد عند العمل بها باعتقادات معينة

بما أن الأمور العقائدية غير ثابتة بالأحاديث الضعيفة، فلا يمكن مقارنة رواية الأدعية الضعيفة باعتقاد معين في الدعاء، مثل اعتقاد استجابة الأدعية الضعيفة في أماكن معينة كالضريح والمقبرة، واعتقاد أفضلية بعض الأدعية الضعيفة على أدعية أخرى وغيرها.

قال بكر عبد الله أبو زيد (1429هـ)، لا يجوز اعتقاد استجابة الدعاء في بعض المقابر بإجماع المسلمين سواء كان في قبر النبي أو الولي أو غيرها، كما لا يجوز تخصيص بفضيلة للدعاء وطلب الحاجات عندها، علماً أنه لا يصح تعيين قبر النبي من الأنبياء عليهم السلام على وجه الأرض إلا قبر نبي محمد صلى الله عليه وسلم[50].

سادساً : أن لا يحدد عملها بكيفية خاصة

من شروط العمل بالأدعية المروية من طرق ضعيفة أن لا يحدد عملها بكيفية معينة زائدة على ما ثبت في الصحيح، سواء أكانت الكيفيات منصوصاً عليها في الروايات الضعيفة، أو حددها الناس من قبل أنفسهم، مثل تحديد الأوقات تلازم فيها الأدعية المعينة، وتحديد الدعاء في عمل معين، واشتراط كيفيات خاصة قبل الدعاء وأثنائه وبعده، وغيرها.

فقد قال محمد أبو الليث الخيرآبادي في شروط العمل بالحديث الضعيف : "أن لا يشتمل ذلك الحديث الضعيف على تفصيلات أو تقديرات أو تحديدات زائدة على ما ثبت في الصحيح، فإن ذلك يدخل في البدعة الإضافية"[51].

4.0 المراجع

ابن الشاط، قاسم بن عبد الله ابن الشاط. 1998. إدرار الشروق على أنواء الفروق. بيروت : دار الكتب العلمية.

ابن العربي المالكي. د.ت. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي. بيروت : دار الكتب العلمية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. 1995. مجموع الفتاوى. المملكة العربية السعودية : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحي. 1999. فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم. الرياض : دار أطلس للنشر والتوزيع.

[49] النووي، يحي بن شرف. 1985. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث. بيروت : دار الكتب العربي. ص 48.

[50] أبو زيد، بكر بن عبد الله. 1999. تصحيح الدعاء. المملكة العربية السعودية : دار العاصمة. ص 101.

[51] الخيرآبادي، محمد أبو الليث. 2015. علوم الحديث أصيلها ومعاصرها. القاهرة : دار الكلمة للنشر والتوزيع. ص 165.

ابن حجر العسقلاني.1379 هـ. فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت : دار المعرفة.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. د.ت. صحيح ابن خزيمة. بيروت : المكتب الإسلامي.

أبو داود، سليمان بن أشعث. 2009. سنن ابي داود. د.م : دار الرسالة العالمية.

أبو زيد، بكر بن عبد الله. 1999. تصحيح الدعاء. المملكة العربية السعودية : دار العاصمة.

أحمد الريسوني. 2010. مدخل إلى مقاصد الشريعة. القاهرة : دار الكلمة للنشر والتوزيع.

البخاري، محمد بن إسماعيل. 1422 هـ. صحيح البخاري. د.م : دار طوق النجاة.

الجديع، عبد الله بن يوسف. 2003. تحرير علوم الحديث. بيروت : مؤسسة الريان.

جيلان بن خضير العروسي. 1993. الدعاء ومنزلته في العقيدة الإسلامية. الرياض : وكتبة الرشد.

الحاكم، محمد بن عبد الله. 1990. المستدرك على الصحيحين. بيروت : دار الكتب العلمية.

الخطابي، حمد بن محمد. 1992. شأن الدعاء. دمشق : دار الثقافة العربية.

الخطيب البغددي، أبو بكر أحمد بن علي. د.ت. الكفاية في علوم الرواية. المدينة المنورة : المكتبة العلمية.

الخطيب، عبد القادر ياسين. 2010. "الأدعية المأثورة وعلاقتها بالمقاصد الشريعة". دراسات إسلامية. العدد (18). يونيو.

الخيرآبادي، محمد أبو الليث. 2015. علوم الحديث أصيلها ومعاصرها. القاهرة : دار الكلمة للنشر والتوزيع.

الزركشي، محمد بن بهادر. 1988. *الأزهية في أحكام الأدعية*. د.م : دار الفرقان.

ساجد محمود، محمد فياض. 2015. "حكم الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة". مجلة تهذيب الأفكار. ج 2. عدد (2). يوليو – ديسمبر.

سليم، عمر عبد المنعم. 2006. المسائل العلمية والفتاوى الشرعية : فتاوى الشيخ العلامة محمد نار الدين الألباني في المدينة ولإمارات. مصر : دار الضياء للنشر والتوزيع.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. 1992. الاعتصام. السعودية : دار ابن عفان.

الطبراني، سليمان بن أحمد. 1987. كتاب الدعاء. بيروت : دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

عتر، نورالدين. 2013. منهج النقد في علوم الحديث. بيروت : دار الفكر المعاصر.

القرافي، أحمد بن إدريس. د.ت. الفروق : أنوار البروق في أنواء الفروق. د.م : عالم الكتاب.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. 1964. الجامع لأحكام القرآن. القاهرة : دار الكتب المصرية.

اللكنوي، محمد عبد الحي. 1984. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة. حلب : مكتب المطلوعات الإسلامية.

الندوي، أبو الحسن علي الحسني. 1990. نظرات في الأدب وتليها دراسة في السيرة النبوية من خلال الأدعية المأثورة المروية. عمان : دار البشير.

النووي، يحي بن شرف. 1392هـ. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت : دار إحياء التراث العربي.

مسلم بن الحجاج. د.ت. صحيح مسلم. بيروت : دار إحياء التراث العربي.